



ملاحق

إطار عام

الهدف الرئيس للدليل هو إعادة قراءة وتحليل للإحصاءات المتوفرة ولكن من خلال منظور العدالة الاجتماعية، سواء باستخدام تعريف مختلف (مثل الإتصال بشبكة مياه الشرب مقابل الإتصال الآمن بشبكة مياه الشرب)، أو بإستنتاج نصيب الأسرة أو الفرد من مورد ما. بالإضافة تم تجميع بعض المعلومات التي لم يتم تجميعها من قبل في بعض المواضيع التي كانت تحتاج إلى أساس مثل الإخلاء وإعادة التوطين، وإنهيارات العقارات.

الإحصاءات والمعلومات

كان التحدى الأكبر للبحث التوصل للمعلومات المطلوبة. ولكن كان هناك العديد من المفاجآت، منها السارة، مع العثور على المعلومة المطلوبة، وهي الإستثناء، ومنها غير السارة، وهي عند عدم توفر المعلومة، سواء لتوافرها ولكن الإحجام عن إتاحتها (مثلاً نصيب الفرد من مياه الشرب للإستخدام المنزلى مقابل نصيب الفرد من مياه الشرب)، أو أنها متوفرة ولكن غير مجمعة (عدد الأسر التي تم إخلائها أو إعادة توطينها)، أو لعدم رصدها من الأساس (معلومات عن السكن بالريف، مستوى الخدمات في عمران مصر بخلاف محافظة القاهرة).

في موضوع الإحجام عن إتاحة المعلومات، قابلنا هذا مع جهاز مياه الشرب والصرف الصحى وحماية المستهلك الذى رفض الإفصاح عن أية معلومات رغم أنه جهاز عام مفترض أنه مفتوح للجمهور... ولكن أحدث تقاريره كانت متوفرة على موقع هيئة المعونة الأمريكية نظراً لقيام الأخيرة بمشروع خاص بمياه الشرب. ولكن إكتشفنا أن الإحجام يحدث بين جهات حكومية وبعضها، ففى بحث للمرصد الحضرى الونى التابع لوزارة الإسكان، إمتنعت

محافظة القاهرة عن توفير خرائط له لجزء من حى مدينة نصر.

الجدير بالذكر أن عدد كبير من ملفات جهاز التبعة العامة والإحصاء كان به أخطاء فى تجميع إجماليات البيانات، فتمت إعادة تجميع جميع الإجماليات للتأكد من صحتها. ولكن هذه الأخطاء، التي يعترف الجهاز فى مقدمة تقاريره أنها قد تحدث ولكن فى حدود التقريب، كانت خارج حدود التقريب وتثير الشك فى صحة بعض البيانات.

التقسيم الإدارى للمحافظات

تم تغيير الحدود الإدارية لعدد من المحافظات خلال الأعوام القليلة الماضية مما تطلب ضم أو فصل بعض الإحصاءات. فمثلاً تم إستقطاع محافظة حلوان من القاهرة ومحافظة السادس من أكتوبر من الجيزة عام 2008 (قرارى رئيس الجمهورية رقم 114 و124 لسنة 2008)، ثم إلغائه عام 2011 (قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 63 لسنة 2011)، لذا تم ضم إحصاءات حلوان إلى القاهرة، والسادس من أكتوبر إلى الجيزة، ولكن يلزم التنويه إلى أن هذا الضم به قدر من الخطأ حيث أنه تم ضم بعض مراكز وقرى حلوان إلى الجيزة. بالنسبة لمحافظة الأقصر، جميع الإحصاءات المتوفرة والتي تم إستخدامها فى الدليل ترجع لفترة ما قبل إعلانها محافظة وضم مركزى إسنا وأرمنت لها (قرار رئيس الجمهورية رقم 378 لسنة 2009)، لذا تم ترك التقسيم الإدارى لها بالخرائط كمجلس مدينة الأقصر.

البعد الجغرافى

إهتم الدليل برصد العدالة الاجتماعية بالعمران على مستوى واحد فقط، وهو المستوى القومى بين المحافظات. ولكن عند نقص المعلومات تم العمل فقط داخل إطار ما توفر من معلومات حسب الإحصاءات، والتي تم تقسيم بعضها على نسقى العمران من حضر وريف، أو تم التركيز فيها على مدن بعينها، وهي

الإستثناء. ولكن نرى تطبيق لهذا الدليل على مستوى المدن والقرى والذي تود أن يمثل الدليل الشرارة له، وقيام مجموعات أخرى بتحقيقه.

مواضيع الدليل

تم التركيز على المواضيع المفتاح لقضية العدالة الإجتماعية والعمران، وهي الحد الأدنى الذي رأيناه مناسب لوضع إطار عام لمفهوم العدالة الإجتماعية والعمران ولقياسه. فمثلاً في موضوع الخدمات تم التركيز على خدمات البنية الأساسية من شبكات لمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء، ولكن لم نتطرق للخدمات الإجتماعية من صحة وتعليم وتنقل وترفيه نظراً للموارد المتاحة، تاركين هذا البعد لمجهود مستقبلي.

بعض التعريفات

الحق فى السكن

هناك أكثر من تعريف للحق فى السكن، ولكن تعريف المقرر الخاص المعنى بالسكن اللائق للأمم المتحدة "حق الإنسان فى السكن اللائق هو حق كل امرأة ورجل وشاب وطفل فى الحصول على بيت آمن يؤويه ومجتمع محلي ينتمي إليه ويعيش فيه فى ظل السلم والكرامة"¹، وهو التعريف الأهم بالنسبة لمصر. فمصر من الدول الطرف والتي وثقت على العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والذي ينص فى مادته ال-11 على "إحترام وحماية وإعمال الحق فى السكن اللائق"، والذي يشمل سبعة أركان رئيسة وهي: الضمان القانونى للحيازة (إيجار أو تملك للأرض أو العقار)، توفير خدمات المرافق (مياه الشرب والصرف الصحي والطاقة)، التكلفة الملائمة (إيجار، أقساط، ضرائب، فواتير المرافق،

صيانة)، الصلاحية للسكن (التزام، المساحة، الأمان الصحى والإنشائى)، الإتاحة (لفئات الشعب، ولذوى الإحتياجات)، الموقع (توافر فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية، والتسوق، والترفيه)، ملائم ثقافياً (توزيع ونوعية الفراغات، مواد البناء، التعبير عن الهوية)².

هذا التعريف بمثابة القانون فى مصر³، بالإضافة تم إدراج مادة خاصة بالحق فى المسكن اللائق فى دستور 2012، والتي تعمل عدة منظمات حقوقية على تطويره وتوسيعه فى دستور 2013.

الحق فى المدينة

طوره المفكر الفرنسي هنري ليفيفر، فحسبه "الحق فى المدينة هو دعوة لإعادة بناء السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بالمدينة"، أو بمعنى آخر تصحيح خلل العدالة الإجتماعية فيما يخص السكان والمدينة فى مواجهة ظاهرة تهميش جزء من سكان المدينة (حسب الدخل أو العرق أو الجنس) لحساب الجزء الآخر. فيعتبر "الحق فى المدينة" توسيع لنطاق الحق فى السكن ليشمل نطاق المجتمع العمرانى ومن مبادئه؛ المواطنة الكاملة، والإدارة الديمقراطية للمدينة (الحكم المحلى)، والتخطيط الديمقراطى للمدينة، والإدارة المسؤولة والمستدامة للموارد الطبيعية (مياه، طاقة، تلوث)، والإستمتاع العادل بالمدينة (فراغاتها العامة ومنتزهاتها)⁴. هناك حملات لتبنى "الحق فى المدينة" فى المواثيق المحلية والدولية الملزمة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الحق فى العمران

قد يُهْمَش مصطلح "الحق فى المدينة" سكان الريف، أو يعطى مفهوم خاطئ لغرضه، مع قابليته للتطبيق على المجتمعات الريفية من قرى ونجوع. وبما أن أكثر من نصف سكان مصر يسكنون الريف طرحنا فى الدليل مصطلح

"الحق في العمران" ليغطي المجتمعات العمرانية من مدن وقرى وتجمعات بدوية دون الإلتفات إلى حجمها أو نسقتها أو موقعها الجغرافي.

الريف والحضر

يعتمد الجغرافيون على تعداد سكان المجتمع العمراني لتعريف الفرق بين مجتمع ريفي ومجتمع حضري، ولكن يختلف التعريف من بيت 200 نسمة (السويد والدنمارك) إلى 30 ألف نسمة (اليابان). ولكن تعريف الريف في مصر غير محدّد حيث فاقت تعدادات الكثير من القرى التعداد المعياري (5000 نسمة)، فأصبح الفرق بين الحضر والريف فقط التقسيم الإداري القديم، أى أن جميع ما تم تصنيفه بالمدن تعتبر حضر، وما تم تصنيفه بالقرى وتوابعها من نجوع وعزب وكفور تعتبر ريف 5. فى ظل هذا التعريف المنتقص، حاول الدليل أن يرسم صورة مكتملة للمجتمعات العمرانية دون التفرقة بين الريف والحضر، ولكن تمت التفرقة فقط عندما وجدت بعض المعلومات الأصلية التي تم تجميعها لنسق دون الآخر، أو عند ظهور تباين واضح بين النسقان.

العمران

يتجنب الدليل الفصل بين المجتمعات العمرانية الحضرية والريفية فى غالبية الأحيان، نظراً لتعدد معايير التعريف، ومحدودية تعريف الدولة له، ولذا يكتفى الدليل بتعريف جميع المجتمعات العمرانية من مدن وقرى وتجمعات بدوية بالعمران.

مجتمعات المجهودات الذاتية

مجتمعات عمرانية تمت بنائها بمجهودات أهاليها الذاتية دون تدخل من الحكومة فى تخطيط عملية تقسيم الأراضى والطرق، أو إدخال شبكات

المرافق. هذا الوصف ينطبق على العديد من القرى الريفية، بالإضافة إلى إمتدادات المدن على ظهيرها الزراعى أو الصحراوى، وبعض المجتمعات داخل قلب المدن، توصف أيضاً بعض من هذه المجتمعات بالعشوائية أو غير الرسمية، كما أن جزء كبير منها يكتسب درجة من الرسمية مع دخول المرافق الحكومية.

المجتمعات العمرانية الجديدة والمجتمعات العمرانية القائمة

المجتمعات العمرانية الجديدة هى جميع المدن التى تم بنائها من خلال برنامج "المدن الجديدة" عن طريق هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وتابعة إدارياً لها. المجتمعات العمرانية القائمة هى جميع المدن والقرى التى تم بنائها عبر الزمن، وتتبع الإدارة المحلية الطبيعية.

الأقاليم

تم تجميع المحافظات فى أقاليم جغرافية تقليدية لتبسيط التعامل معهم. الأقاليم هى: القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية)، الإسكندرية (الإسكندرية)، القناة (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس)، الدلتا (دمياط، الدقهلية، الشرقية، الغربية، كفر الشيخ، المنوفية، البحيرة)، الصعيد (الفيوم، بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان)، والمحافظات الحدودية (مطروح، الوادى الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء، البحر الأحمر).

محدودى الدخل

عند التحدث عن الفقراء، تم استخدام مصطلح محدودى الدخل، وهنا نقصد به من هم فى الشريحتى الأكثر فقراً والفقراء من بين الخمس شرائح المتساوية للدخل حسب الأبحاث المتعارف عليها. فى عام 2011/2010 كان متوسط دخل الأسرة للخمس شرائح المتساوية كالاتى (جنيه / شهر):

الأكثر فقراً، 833، الفقير، 1042، المتوسط، 1458، فوق المتوسط، 2083، الغنى، 3333.

عرض لأهم أبحاث ودراسات تقييم حالة الإسكان والعمران في مصر
هناك كم لا بأس به من الدراسات العمرانية التي غطت مدن بحالها، أو أقاليم، أو جميع محافظات مصر. قامت بهذه الدراسات جهات عدة، غالبيتها جهات مانحة أو هيئات حكومية، ومنها أبحاث لغرض البحث نفسه، ومنها أبحاث تابعة لمشاريع تنفيذية. ولكن هناك قصور جغرافي في المعلومات (التركيز على القاهرة أو حضر مصر) وقصور تحليلي (التركيز على مؤشرات كمية دون تحليل مستوى الخدمة) رغم تكرار رصد بعضها بين أكثر من جهة، ولكن الأهم، تغييب حلقة الوصل بين المعلومات التي يتم رصدها وبين الجهات المعنية وصناع القرار، كما في بعض الحالات قد تؤدي بعض المعلومات إلى تأثير سلبي على المجتمعات التي تم مسحها بدلاً من تأثير إيجابي.

هذا عرض لأهم هذه الأبحاث والتي اعتمد عليها الدليل في عملية إعادة القراءة والتحليل.

دراسات عن الإسكان، خاصةً لمحدودي الدخل - هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولي

تحليل منظومة إنتاج المسكن، 2007 - البنك الدولي

World Bank. 2007. Arab Republic of Egypt : Analysis of Housing Supply Mechanisms Final Note

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/7554>

إطار لإصلاح سياسات السكن في حضر مصر، 2008 - البنك الدولي
World Bank. 2008. A Framework for Housing Policy Reform in Urban Areas in Egypt : Developing a Well Functioning Housing System and Strengthening the National Housing Program.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/7955>

توصيات بخصوص سياسة الإسكان محدودى الدخل والمشروع القومى للإسكان، 2008 - البنك الدولي
World Bank. 2008. Egypt - Next Step Recommendations for Affordable Housing Policy and the National Housing Program : Mortgaged-Linked Subsidies and Housing Supply considerations.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/7956>

دراسة الإسكان بحضر مصر، 2008 - هيئة المعونة الأمريكية
USAID 2008. Housing Study for Urban Egypt
http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADY276.pdf

في إطار برنامج للإصلاح السياسى تمحور على إدخال التمويل العقارى في السوق المصرى، خاصةً إسكان محدودى الدخل، تعاونت هيئة المعونة الأمريكية مع البنك الدولي لإخراج سلسلة من الدراسات عن السكن في مصر. ركزت دراسات البنك الدولي الثلاثة على تحليل للمنظومة إنتاج السكن، خاصةً الإسكان الشعبى والحكومى، وعمل توصيات لإصلاح المنظومة، وبالأخص طرح آلية التمويل العقارى كالحل الأمثل لتوجيه دعم الإسكان لمحدودي الدخل، فهناك مشروع للبنك الدولي لتمويل قروض

التمويل العقاري لمحدودي الدخل، ومثلت هذه الدراسات التهيئة له. بالمقارنة، خرجت دراسة هيئة المعونة الأمريكية كأكبر دراسات الإسكان المعاصرة حيث إعتمدت على عينة بحثية من نحو 20 ألف أسرة، وغطت حضر محافظات مصر عادة المحافظات الحدودية. رصدت الدراسة مؤشرات عدة عن أنماط السكن كمساحات الوحدات، والتزاحم، والحيازة، كما رصدت أيضاً الأبعاد الاقتصادية حيث ربطت بين مؤشرات السكن ومستويات الدخل المختلفة.

كانت هناك محددات للدراسة رغم حجمها، فهي غطت أقل من نصف المجتمعات العمرانية بمصر، كما أن الأحوال الاقتصادية تغيرت كثيراً خلال الخمس أعوام الماضية، مما جعل بعض المعلومات المتعلقة بالدخول والأسعار محتاجة إلى تحديث.

في الخلاصة، تظهر هذه الدراسات أهمية ربط عملية البحث بمشروع تنفيذي (مع التحفظ على المشروع نفسه)، لكي تخرج الدراسات بدرجة من العمق، بالإضافة إلى توفير قدر من التمويل غائب عن ساحة الدراسات العمرانية ومعه الدعم مؤسسى من أرفع مستويات صانعى القرار بالحكومة المصرية.

المؤشرات الحضرية، التقرير الشامل، 2011 - المرصد الحضرى الوطنى
<http://nuo.gopp.gov.eg/Publications/RecentPubs.aspx>

قام المرصد الحضرى الوطنى بالجهاز العام للتخطيط العمرانى برصد هذه المؤشرات لبناء بنك معلومات متخصص يمكن تحديثه بصفة دورية "الإمداد صانعى السياسات بمعلومات دقيقة عن مخزون الإسكان فى مصر"، وهو غير مرتبط بمشروع تنفيذى. فتم عمل مسح ميدانى لسبع مدن مصرية، العاصمة

القاهرة، والإسكندرية، مع مدن ممثلة لأقاليم القناة والدلتا والصعيد. تم تقسيم البحث حسب التقسيم الإدارى للمدن، وتم رصد عدة مؤشرات عمرانية تم تقسيمها إلى ثلاثة أبواب أساسية:

- مؤشرات الإسكان (المستوى الإقتصادى، قيمة الأرض، قيمة الوحدة، درجة الأمان، الشغور، إلخ...)
- الإتصال بالمرافق (المياه، الصرف الصحى، الكهرباء، الغاز)
- الخدمات الإجتماعية (تعليم، صحة، رياضة/ ترفيه، ثقافة)

يعطى هذا البحث فرصة لمقارنة التفاوت الكبير بين مستوى العمران بين العاصمة والمدن الأخرى، والأهم، بين أحياء مدينة واحدة وبعضها، فبات هو البحث الأقرب لرسم صورة الحالة العمرانية لمدن مصر لمن هم معنيين بالتنمية العمرانية والعدالة الإجتماعية.

ولكن البحث به بعض المحددات الكبرى وبعض التناقذات، مع بعض التكرار بين الجهات.

فأكبر محدداته هى غياب البعد الإجتماعى، وبالذات بعد العدالة الإجتماعية. فلا توجد معلومات إقتصادية تصنف دخول الأسر، والتي من خلالها يمكن التوصل لمدى التفاوت بين أسعار السكن بالنسبة للدخل، على الرغم أن فى تعاريف المؤشرات يوجد تعريف لهذا المؤشر الأهم لرصد العدالة الإجتماعية وتأثير عملية تسليع السكن على حالة العمران، ولكن لا توجد قيم محسوبة له. المحدد الآخر هو عدد المدن، حيث يمكن تصور زيادة مجال البحث فى الأعوام المقبلة. ولكن غياب مدينتى الجيزة وشبرا الخيمة عنه بالإضافة إلى النظر لقلب القاهرة فقط دون إمتداداتها الشرقية والجنوبية الذين كانا ضمن محافظة حلوان أثناء فترة البحث (2008)، يعطى صورة غير كاملة للعاصمة، حيث تتداخل هذه المدن مع بعض وتؤثر الواحدة

على الأخرى. هناك محددات أخرى خاصة بالتعاريف. فالبحث يستخدم التعاريف نفسها التي تستخدمها جهات أخرى للمرافق، وهى تعاريف قائمة على إتصال الوحدة بالمرافق على عكس إتصال الأسرة بالمرافق، أو تحليل مستوى الخدمة.

أما التناقضات، فكانت مع إحصآت جهاز التعبئة العامة والإحصاء، سواء من حيث القيم، أو التعاريف، منها ما هو متباين لدرجة أنه يبدو غير واقعي، ولكنها تناقضات أثارها البحث حتى يمكن تنسيقها فى الدورات اللاحقة، وربما بحثها بطرق أخرى أكثر دقة.

التكرار ظهر فى الأبواب الرئيسية للإحصآت مع التعبئة والإحصاء، وأيضاً مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار. كما كان هناك تكرار فى إحصآت المناطق غير الرسمية والمناطق المتدهورة وحالات المباني، والذي تكرر بعضها مع صندوق تطوير المناطق العشوائية. هنا نتسأل عن كفاءة هذا التكرار، ولماذا لا يتم تنسيق العمل بين هذا الأجهزة لرسم صورة كاملة لل عمران فى مصر، فى حضرها وريفها، ومدنها الكبيرة والصغيرة. كما أن هذا التنسيق يتيح تحديث المعلومات بصفة دورية أسرع من دورة التعبئة والإحصاء (عشرة أعوام) ويوسع مدى عمل المرصد (سبعة مدن)، كما أنه يتيح الفرصة للتخطيط غير المركزى.

خريطة المناطق غير الآمنة، -2011 صندوق تطوير المناطق العشوائية (غير منشور)

طور الصندوق منظومة تقييم للمناطق غير الآمنة مستنداً إلى معايير منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UNHABITAT والمعنية بتقييم الحالة العمرانية (أنظر نقطة 1.1.5)، وليس درجة الأمان بها فقط، وتم إستنتاج أربع مستويات مختلفة لدرجة الخطورة، يتم حسابها حسب توافر

شروط درجة الخطورة بنصف المباني الموجودة بمنطقة الدراسة أو أكثر، وقام بحصر هذه المناطق فى تقارير سنوية:

درجة الخطورة الأولى (الأعلى): المناطق المهددة للحياة (13,431 أسرة)

وهي الموجودة تحت الكتل الجيولوجية والمساكن المبنية فى مخزات السيول، وتلك الموجودة فى الحرم المتحرك للسكة الجديد. درجة الخطورة الثانية: السكن غير الملائم (121,284 أسرة) يتضمن العشش المبنية على أملاك المحافظات والجهات السيادية وأراضي الأوقاف وأراضي طرح النهر كذلك العشش المبنية على أراض خاصة، أيضاً المناطق المتهدمة المبنية على أملاك خاصة مثل بعض المناطق القديمة المتهدمة فى قلب المدن.

درجة الخطورة الثالثة: المناطق التي تهدد الصحة العامة (50,582 أسرة)

فهى المساكن الجيدة، ليست عششا أو أكواخاً، ولكنها تفتقد المياه والصرف الصحي، أو تقع تحت كابلات الضغط العالي أو التلوث الصناعي. درجة الخطورة الرابعة: المناطق غير المستقرة (26,904 أسرة) مباني مبنية على أملاك دولة ومساكن جيدة، وسيتم تقنين أوضاع تلك المباني نظير مبالغ تؤخذ على المتر، ومنح الملكية لهم بحيث يتم توفير الاستقرار لسكان تلك المناطق أو توفير أراض بديلة. حدد الصندوق عام 2009 404 منطقة خطرة على المستويات الأربعة للخطورة، بها 212,019 وحدة سكنية، ومن هذا الرقم يمكن إستنتاج أن نحو 212 ألف أسرة، أو نحو 848 ألف مواطن (متوسط 4 أفراد لكل أسرة) يسكن فى خطورة على مستوى الجمهورية. رغم أن هذه الدراسة هى الأوسع من حيث تحديد العقارات غير الآمنة، ولكنها غير كافية حيث أنها إعتمدت على دراسات أولية إستندت

إلى الأعراس الغالبة على المنطقة، فإن كانت 50 بالمئة أو أكثر من المباني في حالة خطر يتم إدراج المنطقة، ولذا تم إستبعاد العديد من المناطق التي بها 49 بالمئة من المباني في حالة خطر. بالإضافة هناك أبعاد سياسية للدراسة، فالكثير من المناطق التي تم تصنيفها أنها غير آمنة هي مناطق تابعة لمشروع آخر مثل فتح طرق ومحاور مرورية، أو إستثمار عقارى، مثل جميع وحدات الدرجة الرابعة؛ حيازة غير مستقرة.

القاهرة مدينة في مرحلة إنتقالية، 2011 - مركز الدراسات الإجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

UNHABITAT & AUC 2011 - Cities & Citizens Series

Bridging the Urban Divide. Cairo a City in Transition

<http://www.unhabitat.org/pmss/listItemDetails.aspx?publicationID=3136>

إستخدمت الدراسة مؤشر تم التوصل إليه خصيصاً لهذه الدراسة وهو مؤشر حرمان منطقة من المقاومات المادية Area-based Physical Deprivation Index - APDI والذي تبادى إستعمال مصطلح العشوائى لكونه غير ملائم لتحديد مشاكل المجتمع العمرانى محل الدراسة (محافظة القاهرة). تم إحترام التقسيم الإدارى حتى مستوى الشياخات، بالإضافة إلى تقسيم الشياخات إلى مناطق بمساحة نصف كيلومتر مربع. تم تحليل حالة المجتمع حسب مستوى الدخل (فقير، غير فقير)، فى علاقة مع حالة المنطقة العمرانية (منخفض، متوسط، عالى) حسب عدة مؤشرات كمية وإجتماعية تم تجميعها تحت أربعة مؤشرات رئيسية وهى:

- الخواص المادية للمنطقة (الكثافة البنائية وإستعمالات الأراضى)
- مصادر التلوث (عدد المصانع والورش، خدمات الصرف الصحى وجمع

القمامة)

- الخدمات (عدد المصالح الحكومية العامة، بنوك، مستشفيات، فنادق، مخازن، مدارس، مراكز رياضية وترفيهية)
- الأمن (عدد السفارات، نقاط الشرطة، مناطق عسكرية)

هذا أدى إلى رصد مجتمعات فقيرة تسكن فى مناطق ذات مستوى عالى، ومجتمعات غير فقيرة تسكن فى مجتمعات ذات مستوى منخفض، إلخ... ولكن كان الرصد العام أن هناك علاقة خطية بين مستوى المنطقة ومستوى الدخل، حيث أن غالبية سكان المناطق ذات المستوى العالى هم أيضاً غير فقراء والعكس صحيح. بعد تصنيف مستويات المناطق، تم رصد مستويات المرافق والخدمات والأمان الإنشائى وأمن الحيازة بالإضافة إلى خصائص إجتماعية ومقارنتها بمستوى المنطقة للوصول إلى مدى وجود علاقة بين مستوى المنطقة والخدمات التى تحظى بها.

إنتهت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تضيق الفجوة بين الفقراء وغير الفقراء والعمل نحو زيادة العدالة الإجتماعية فى عمران القاهرة، كرد فعل للفجوات التى رصدها بين الفقراء وغير الفقراء وبين احياء القاهرة المختلفة. أهم ما تم رصده فى هذا البحث هو الفرق بين مؤشر توصيل خدمة مثل مياه الشرب، وبين مستوى هذه الخدمة حيث تم رصد عدد ساعات إنقطاعها ومعدل تكرار الإنقطاع مما أوضح فجوات كبيرة بين منطقة وأخرى، والأهم، أنه خفض أهمية مؤشر الإتصال بالمرافق وأعطى بعد آخر أكثر أهمية منه، وهو مستوى الخدمة، والذي لم يظهر فى أية من دراسات تقييم حال العمران الأخرى.

ولكن للأسف، لم يتم تكرار هذه الدراسة فى مناطق أخرى، كما أن تم نشرها باللغة الإنجليزية فقط.

حالة مدن العالم، 2008/2009 - منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

UNHABITAT 2008 - State of the World's Cities 2008 / 2009
<http://www.unhabitat.org/pmss/listItemDetails.aspx?publicationID=2562>

إستخدمت الدراسة مؤشر عالمي يصف المنطقة العشوائية المحرومة حسب مدى غياب أحد هذه المؤشرات الخمسة:

- توفر مسكن ذو حالة إنشائية مستقرة يحمى من عوامل المناخ
- توفر مساحة ملائمة للسكان (3 أشخاص لكل غرفة)
- توفر كميات مناسبة من مياه صالحة للشرب بسعر مناسب
- توفر صرف صحي ملائم فى هيئة حمام خاص أو مشترك مع عدد مناسب من الأفراد
- توفر إثبات للملكية يحمى من الإخلاء القسرى

فطبقاً لهذا التصنيف، تم الإستنتاج أن يعيش 17% من سكان الحضر بمصر (5.4 مليون عام 2005) بمجتمعات عمرانية محرومة على ثلاث مستويات مختلفة:

- حرمان منخفض، غياب أحد المؤشرات: 14%
- حرمان متوسط، غياب مؤشرا: 2%
- حرمان عالى، غياب ثلاثة أو أكثر من المؤشرات: 1%

من عيوب هذا التصنيف أنه ركز على المناطق التى حددتها الدولة (تحديد إدارى) على أنها حضرية، فهو لا يضم سكان المجتمعات العمرانية الريفية الذين يواجهون درجة عالية من الحرمان. كما أنه يصنف جميع المقامات على نفس المستوى، مع أن هناك تدرج فى وزنهم طبقاً لأولوياتهم عند المجتمع، وبما قد يعكس أولوية التطوير.

هذا المؤشر مفيد فقط فى مقارنة الدول بعضها ببعض، وإن كانت المقارنة سطحية. فمثلاً بعد تغيير تعريف أحد المؤشرات (الإتصال بالصرف الصحى)، إنخفضت معدلات العشوائيات بمصر من 52 بالمئة إلى 17 بالمئة.

تقييم للسياسات العمرانية، خاصةً سياسة المدن الجديدة - جهات عدة
هناك عدد لا بأس به من الأبحاث فى هذا الموضوع، وترجع إلى بدايات سياسة المدن الجديدة، وهذا رصد لأهمها حسب تاريخ الإصدار.

دراسة السياسات القومية للتنمية الحضرية (1 و 2) - هيئة المعونة الأمريكية، 1982

http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnaar572.pdf

الاستراتيجية القومية للتنمية حتى عام 2017، عبد الباقي إبراهيم، غير مؤرخة (بعد 1997)

<http://www.cpas-egypt.com/Articles/Baki/Study/36.html>

مصر، إستراتيجية إدارة أراضى الدولة (1 و 2) - البنك الدولى، 2006
<http://documents.worldbank.org/curated/en/2006/06/8880284/egypt-public-land-management-strategy-vol-1-2-policy-note>

مصر، نحو إستراتيجية عمرانية - البنك الدولى، 2006
<http://documents.worldbank.org/curated/en/2006/06/9633452/egypt-urban-sector-update-vol-2-2-towards-urban-sector-strategy>

حركات ومبادرات معنية بالعدالة الاجتماعية والعمران

العمران موقف

[/http://egyptianurbanaction.blogspot.com](http://egyptianurbanaction.blogspot.com)

حركة تضامن

[/ http://tadamun.info/demö](http://tadamun.info/demö)

حملة أحياء بالإسم فقط

<https://www.facebook.com/AhyaBelesmFqf>

حملة أنقذوا الإسكندرية

<https://www.facebook.com/pages/./D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B0%D9%88%D8%A7-./D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%86%D8%AF/D8%B1%D9%8A/D8%A9-Save-Alex/345228578863502>

حركة مصريين للصحافة الشعبية

mosireen.org/

حركة كاذبون

https://www.facebook.com/note.php?note_id=324508710915922

صنع القرار والبعد التنموي للمدن الجديدة - نجوى محمود، 2007

<http://www.pidegypt.org/download/Decision-conf//D8%B5%D9%86%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF/D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AA/D9%86%D9%85/D-9%88%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AF/D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AC/D8%AF/D9%8A/D8%AF/D8%A9%20%D8%AF.%20%D9%86%D8%AC/D9%88%D9%89%20%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85.pdf>

مصر، تحديث عن قطاع الحضر - البنك الدولي، 2008

<http://documents.worldbank.org/curated/en/2008/06/9633335/egypt-urban-sector-update-vol-1-2-urban-sector-update>

المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر، بين الأهداف والتحقيق، تحليل

نقدى بعد ثلاثة عقود - نسامات عبد القادر وسيد التونى، 2009

<http://www.cpas-egypt.com/pdf/Ettouney&Nasamat/E&N/ARCHCAIRO%202009%20New%20Communities%20in%20Egypt%203%20decades%20later.pdf>

حيازة الأراضي بمصر - هيئة المعونة الأمريكية، 2010

<http://usaidlandtenure.net/egypt>

المركز المصري للحق في السكن echr.org

مركز هشام مبارك للقانون [facebook.com /hmlcpage](https://www.facebook.com/hmlcpage)

مؤسسة الشهاب للتنمية المتكاملة

<http://www.alshehab.m2014.net/?lang=ar>

مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان

[/facebook.com /groups /113096292505](https://www.facebook.com/groups/113096292505)

شبكة حقوق الأرض والسكن (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

[hlrn.org /arabic /index.php](http://hlrn.org/arabic/index.php)

العفو الدولية [amnesty.org /ar](http://amnesty.org/ar)

اللجنة الشعبية للدفاع عن الثورة بإمبابة

[https://www.facebook.com /Ambabadfns](https://www.facebook.com/Ambabadfns)

مجاورة

[https://www.facebook.com /pages /Megawra -
Built-Environment-Collective /157476424346609](https://www.facebook.com/pages/Megawra-Built-Environment-Collective/157476424346609)

...للمزيد من أخبار المبادرات والحركات العمرانية زوروا منصة المبادرات
العمرانية بالقاهرة

[http://www.cuipcairo.org /ar](http://www.cuipcairo.org/ar)

منظمات محلية ودولية دافعت عن العدالة الإجتماعية بالعمران
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية eipr.org

مركز حابى للحقوق البيئية hcer.org

المركز المصري للإصلاح المدنى والتشريعى ecclr.com

المركز المصري للحقوق الإقتصادية والإجتماعية ecesar.com

باحث رئيس

يحيى شوكت

باحث مساعد

عمرو أبو طويلة

كتابة مقالات

رحمة بافلار

دوز فاندوزيلبير

رشا عروس

شاركوا بالبحث

دينا خليل

منى الصباحى

تحرير

ليلى حافظ

إزيس قاصم

نهال الميرغنى

خرائط ورسومات بيانية

يحيى شوكت

عمرو أبو طويلة

الإخراج الفني

هشام الفقى

برامج محتوى مفتوح تم إستخدامها:
Apache OpenOffice
Tagxedo

بعض الحقوق محفوظة



العدالة الإجتماعية والعمران - خريطة مصر
منشور برخصة المشاع الإبداعي: النُسخة-غيرالتجاري-بذات الرُخصة3.0.
Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 3.0 Unported License

وزارة الإسكان العن

ShadowMinistryOfHousing.org

إتفرجوا عالأملام

You Tube

youtube.com/user/IskanAlZil

تابعوا المدونة



shadowministryofhousing.org

تصفحوا الأرشيف

diigo

diigo.com/user/shadowmoh

تابعونا على تويتر



[@IskanAlZil](https://twitter.com/IskanAlZil)